مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ47
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بعد عشر سنوات تقييم العقد الأول
مداخلة شفهية مشتركة[1]
29 يونيو 2021
ألقتها: أليكسا لوبلانك

بعد مرور عقد على إصدار المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة: منظمات المجتمع المدني تطالب بمعايير دولية قوية وملزمة

سيدتي الرئيسة

بعد مرور عقد على تطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يمكن القول أنها ساهمت بشكل فعال في ضبط أجندة المجتمع الدولي، وباتت المعيار المرجعي الدولي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ بينما في المقابل لا تزال المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية قيد الإنجاز.

وفي ظل الاحتياجات العاجلة والمتسارعة للمجتمع العالمي الذي يخوض أزمات اجتماعية وبيئية واقتصادية عميقة؛ يتغير سلوك الشركات بوتيرة بطيئة مخادعة تتناقض مع هذه الاحتياجات. ورغم مضي الدول والشركات في تنفيذ إطار العمل لمنع ومعالجة الأضرار الناجمة عن الأعمال التجارية، والتي تصيب البشر والكوكب على حد سواء؛ بقيت الالتزامات إلى درجة كبيرة مجرد حبر على ورق. وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة، تُظهر تجربة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الأعضاء بها:

- تواصل انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات البيئية التي ترتكبها الجهات الفاعلة الاقتصادية، وتفاقمها في بعض الأحيان؛ الأمر الذي أثر سلبًا على القطاعات الضعيفة تحديدًا، ومن بينها السكان الأصليين والمزارعين والنساء والأطفال من بين قطاعات أخرى؛
- تصاعد تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق العمليات التجارية في جميع أنحاء العالم؛
- لا يزال أصحاب الحقوق يواجهون الحواجز ذاتها المعرقلة للوصول للعدالة وجبر الضرر بشكل كامل؛
- محدودية مشاركة المجتمع المدني في اعتماد السياسات العامة والتجارية؛
- غالبية الالتزامات لا يتبعها إجراءات ملموسة من الشركات والدول، أو مشاركة شاملة لأصحاب المصلحة.

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مصر)، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حماية البيئة (الإكوادور)، آلستين-بورما (ميانمار)، مؤسسة الحق (فلسطين)، جمعية حقوق الإنسان (أسبانيا)، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)، بيردوينو (قيرغيزستان)، مركز بيرو للسياسات العامة (بيرو)، نشرة العمل الصينية (الصين)، معهد المجتمع المدني (أرمينيا)، مراقبة تطبيق العهود في تايوان (تايوان)، الرابطة الفنلندية لحقوق الإنسان (فنلندا)، مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (أوغندا)، حقوق الإنسان في الصين (الصين)، العدالة لإيران (إيران)، العدالة العالمية (البرازيل)، الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان - إتيكا (بوروندي)، رابطة حقوق الإنسان (هولندا)، رابطة حقوق الإنسان (فرنسا)، مؤسسة مانشوبا (تايلاند)، المساواة في الحقوق للجميع (غينيا)، مواطنة لحقوق الإنسان (اليمن)، مرصد المواطنة (تشيلي)، المنظمة الغينية للدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن (غينيا)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)، مراقبة الشعب (الهند)، الرابطة الرومانية للدفاع عن حقوق الإنسان (رومانيا)، سوارام (ماليزيا)، الجمعية التايوانية لحقوق الإنسان (تايوان)، نحن نساء لانكا (سيريلانكا).

ورغم أهمية وضع معايير المبادىء التوجيهية؛ إلا أن الطبيعية التطوعية للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أثبتت عدم كفايتها لضمان تغيير منهجي، وللدفع باتجاه التحول المطلوب لخلق نموذج للأعمال التجارية من أجل عالم أكثر استدامة. وبما أنه لا يمكن انتظار هذا التحول؛ تدعو المنظمات الموقعة لخارطة طريق أكثر تماسكًا وطموحًا، تجعل من الوصول للعدالة ووضع المعايير الدولية القوية الملزمة بمثابة خطوات رئيسية تجاه المحاسبة وجبر الضرر.

مؤخرًا، بدأت مسئولية الشركات عن احترام المعايير تتحول لالتزامات قانونية ملموسة. وبينما قد تساهم بعض القوانين الوطنية المُعتمَدة مؤخرًا بشأن الشركات وحقوق الإنسان والعناية الواجبة بالبيئة، في تقليص فجوة المحاسبة؛ فإن طبيعة الالتزامات القانونية وأنظمة المسئولية لا تزال بحاجة للإدراج بعناية وأن تكون واضحة بشكل أكبر، في سبيل الحماية من العواقب غير المقصودة للإجراءات الروتينية، والتي قد توفر للشركات حماية من المحاسبة، في مقابل منع الضحايا من الحصول على سُبل انتصاف فعّالة.

مؤخرًا، أظهرت القرارات القضائية المبتكرة مدى إمكانيات الأطر القانونية الموجودة، ولكن لا يزال بإمكاننا ملاحظة أن سيطرة الشركات على الدول تظل العقبة الكبرى أمام وجود سبل انتصاف فعّالة وإجراء تغييرات منهجية. الأمر الذي يتطلب تجاوز ما تم تحقيقه حتى الآن للتغلب على هذا الوضع. في 2012، بعد اعتماد المبادىء التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية والشركات، أعرب أعضاء الفيدرالية الدولية عن مخاوفهم بشأن القيود المفروضة على أدوات القانون غير الملزم، وتفعيلها في سياق يشهد توترات بين حماية حقوق الإنسان والنموذج الاقتصادي. والآن، بعد مرور 10 سنوات، حان الوقت لأن تعالج المبادىء التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية والشركات اختلال التوازن؛ في سبيل المساهمة بشكل ملموس في منع وجبر ضرر انتهاكات الشركات، ولحماية حقوق الإنسان بشكل أكثر فعّالية.